اقتصاداً يعتمد، في حركته اليومية، على الاقتصاد الاسرائيلي ويولد قناعات لدى المواطنين العرب فيهما بأن اقتصادهم لن يتمكن من الانفصال عن الاقتصاد الاسرائيلي[٨١]. ومن جانب آخر، فان تدفق العمال العرب، وتعودهم على الذهاب اليومي والمستمر إلى المصانع الاسرائيلية، وارتباط اسر هؤلاء العمال بهم، يجعل من المصنع الاسرائيلي المجال الاقتصادي الطبيعي الذي يتوجه اليه هذا العامل بتفكيره، وبقوة عمله[٨٢].

ثانياً: قادت عملية الخنق الاقتصادي إلى حالة من التبعية الاقتصادية ـ الاجتماعية، لمواطني الضفة والقطاع لأسرائيل، إلى الحد الذي تضع فيه الصعوبات المادية أمام استقلالهما عن اسرائيل. فظهور أنماط العمالة بين الفلاحين، واللاجئين، والتوسع في تصدير السلع الاسرائيلية إلى الضفة والقطاع، قد تبدو، بالنسبة إلى المستقبل، أكثر خطورة من مسألة الاستيطان ومصادرة الارض. فالشكل الظاهري للاحتلال (المستعمرات) أقل وطأة من وجود شبكة معقدة من التبعية الاقتصادية، والاجتماعية. وحتى اذا أمكن التغلب على بعض أشكال هذه التبعية في مجالي العمالة والبضائع الاستهلاكية (بعد الاستقلال)، فان الاشكال الاخرى التي أحدثتها التبعية، مثل التغييرات في القطاع الريفي، كالضغط السكاني على الارض، وظهور انماط ومستويات معيشية مرتفعة، نتيجة لارتفاع الاجور، سوف تجعل من امكانية التغلب عليها، مستقبلاً، امراً اكثر صعوبة من قدرة الاحتلال الاسرائيلي على السيطرة على الوضع الذي كان تحت الحكم العربي[٨٣].

ثالثاً: ترتب على عملية الخنق الاقتصادي ظهور فئات اجتماعية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، ارتبطت مصالحها بالتعايش مع الاحتلال ؛ فنظراً لكون اسرائيل متفوقة تكنولوجياً، فان الميزان التجاري لا بد وأن يكون راجحاً لصالحها في تعاملها التجاري مع الضفة والقطاع. وبناء على هذا الوضع، لا بد ان تقوم اسرائيل بتحويل الضفة والقطاع إلى سوق لتصريف انتاجها الزائد على حاجتها (وهو سوق له مميزات القرب والقدرة على التحكم). وتعني مقولة تصريف الانتاج الاسرائيلي الحصول على ربح معين لمن يقوم بعملية التصريف المذكورة. ولذا، فان قيام فئة من سكان الضفة والقطاع بالقبول بدور وكلاء الشركات الاسرائيلية كوسيط، في الفترة التي تلت حرب حزيران (يونيو) مباشرة، كان بمثابة تمهيد الطريق لفئات أخرى من السكان، للتعاون مع الاحتلال اقتصادياً، انطلاقاً من تحقيق الربح السريع، إلى الحد الذي دفعها إلى التعاون مع المستثمرين الاسرائيليين، لانشاء المشاريع المشتركة. وقد شجعت سلطات الاحتلال هذا التعاون[٨٤].

رابعاً: على الرغم من تمخض عملية الخنق الاقتصادي عن دفع الكثير من مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق العمل الاسرائيلي، إلى الحد الذي يمكن أن يشكل طبقة عمالية ذات توجهات وطنية، الا ان عملية الخنق الاقتصادي ذاتها ساهمت في تغييب الوعي الوطني، ليس فقط عن الطبقة العمالية التي تضم العاملين العرب من الارض المحتلة في سوق العمل الاسرائيلي[٨٥]، بل، أيضاً، عن الغالبية العظمى من مواطني الارض المحتلة. هذا التغييب ناتج، اساساً، عن الارتفاع السريع والمفاجيء للاسعار. فنظراً لعلاقة التبعية الاقتصادية والاجتماعية، فان الازمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي، ومنذ أوائل السبعينات[٨٦]، تنعكس، وبشكل مَرَضي، على الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من أن أزمة الاسعار، في الضفة والقطاع، هي امتداد للازمة نفسها في اسرائيل، الا ان هناك فارقاً نوعياً في الامر، بين أزمة الاسعار في الجانبين، يكمن في أن الحكومة الاسرائيلية تقوم، داخل اسرائيل، بفرض نوع من الرقابة على الاسعار، وتحاول ايجاد توازن بين الاسعار والاجور وارتفاعهما. وهي وان لم تنجح في ذلك، الا انها خففت الامر